

النشرة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" خاصة بالأعضاء

١٦ فبراير ١٩٩٠

السنة السادسة والعشرون

العدد الرابع

رأينا

بسم الله الرحمن الرحيم

لا تلوموا الذئاب

مركز الليكود يتحفظ للانقضاض على ما تبقى من آمال السلام ... ويتوشب شارون لمبارزة شامير في حلبة صراع يحق للفائز فيه ان يختار اسلحته واسلوبه للقضاء على الانتفاضة .
والانتفاضة مستمرة ومستنفرة ، لا تفرق بين وجهي العملة المسمومة . وتشق طريقها الوعر مسلحة بالايمن المطلق بجمعية النصر ، وبالاتعداد الدائم للتضحية ، وبمشروع السلام الفلسطيني الذي انطلق من رحمها ، وفي اطار اطروحاتها ، وشعاراتها ، التي تجذرت في القلوب والنفوس كما ارتشمت على مساحات الجدران : زوال الاحتلال ... تحقيق الحرية ... والاستقلال الوطني .
وحيث ان زوال الاحتلال لا يتم الا بالقتال .. وان تحقيق الحرية لا يتم الا بالتضحية ، فان تحقيق الاستقلال الوطني يأتي تتويجا لتكامل الكفاح المسلح ، بكافة اشكاله ، وانواعه مع النضال السياسي والدبلوماسي . حيث انهما معا يحددان الفرق بين السلام والاستسلام .
وحين يتحفظ مركز الليكود للاجتماع من اجل الانقضاض على ما تبقى من آمال السلام ، فانه يستهدف ان يفرض على شعبنا وامتنا الاستسلام ، وثقل الخضوع لهيمنة العصر الاسرائيلي .
وفجأة (يتفكرش) مركز الليكود قبل ان يجتمع ، وتنتشر ذنابه المرعوبه مؤجلة صراعها الداخلي للتصدي لكارثة الهجوم المسلح على باصر للسباح على الطريق بين الاسماعيلية والقاهرة .

البقيه ص ٢٢

وثيقة

جريمة العصر

في الوقت الذي تفلق فيه امريكا ابوابها أمام المهاجرين اليهود السوفييت لترغفهم على الاستيطان في فلسطين المحتلة . تقوم بمحاولة اغراء ودفع شبابنا في الارض المحتلة للمهجرة الى امريكا . والوثيقة على الصفحة ٢١ ترين بشكل مسافر جريمة هذا العصر

الإضافات والتعديلات في النظام الأساسي

باب المؤتمر العام

القسم الثاني

وجعل في مقدمتهم قوات العاصفة وهو ما يعني ان اعضاء المجلس العسكري العام في اطار هذا الجيش يشملون ممثلي قوات العاصفة وغيرها، اي ان في هذا الجيش اعضاء آخرين للحركة من غير العاصفة، كذلك فقد جعل هذا النص قوات العاصفة جسما قائما ومعروفا في نطاق جيش التحرير الوطني الفلسطيني.

اما الجزء الثاني من نص هذا البند فقد جاء فيه: "وطبقا لمقررات المؤتمرين الثالث والرابع مع كفاءات من هذه القوات العسكرية لا يزيد عددها عن عشرين عضوا تسميهم القيادة العامة وتقرهم اللجنة المركزية".

بقي عدد الكفاءات في هذا النص عشرون عضوا كما كان في النظام السابق، واضيفت عبارة "تسميهم القيادة العامة وتقرهم اللجنة المركزية" ومما لا شك فيه ان هذه الاضافة في واقع الامر هي من قبيل تحصيل الحاصل الا انها ضرورية حيث من المفيد التأكيد على المرجعية الحركية لهذه القوات اصلا انطلاقا من كون هذه المرجعية وهي اللجنة المركزية الجهة صاحبة الحق في كل الظروف في اتخاذ القرار الأعلى بشأن هذه القوات.

اما الجزء الاخير من هذا البند فقد انطوى على تغيير كبير وهام من كونه تضمن عبارة "على ان لا يتجاوز مجموعهم ٥١٪ من المؤتمر"، كان يشترط في النص القديم ان يكون مجموعهم ٥١٪ من المؤتمر وهو مالا يمكن معه ان يكون مجموع الاعضاء العسكريين في المؤتمر العام اقل من نسبة ٥١٪ منه. وقد خلق هذا

، وخلافا للبند السابق فقد تعرض البند (٥) وهو البند الذي يخصص تمثيل اعضاء المجلس العسكري العام في المؤتمر، للكثير من التغييرات نظرا لمتغيرات الواقع التي اصابته اوضاع الجسم العسكري للحركة حيث اندمجت قوات العاصفة في جيش التحرير الوطني الفلسطيني بل واصبحت تشكل الثقل الاساسي لهذا الجيش، لذلك لم يعد يجري الحديث عن تشكيل عسكري فتحوي خالص.

من هنا فقد جاء الجزء الاول من هذا البند على النحو:

"٥. اعضاء المجلس العسكري العام لحركة فتح في جيش التحرير الوطني الفلسطيني وفي مقدمتهم قوات العاصفة المنصوص على كيفية تشكيله في لائحة النظام الملحق بهذا النظام

وتجدر الاشارة هنا الى عدم استقامة في الصياغة حيث يبدو ان عبارة "في لائحة النظام الملحق بهذا النظام" هي عبارة غير سوية البناء اللفظي فاما ان تكون "في لائحة خاصة ملحقه بهذا النظام" او ان تكون كما وردت في النص السابق "في لائحة نظام قوات العاصفة المكتتب العسكري الملحق بهذا النظام" وهو الاقرب للانطلاق منه لان اطلاق كلمة النظام الاولى هنا يؤدي الى عدم حصر هذا النظام بقوات العاصفة ويبدو انه المعني وفقا للحالة الجديدة.

المهم ان هذا الجزء من البند قد تناول عضوية المؤتمر العام بالنسبة لاعضاء المجلس العسكري العام لحركة فتح في نطاق جيش التحرير الوطني الفلسطيني،

من هنا فقد جاء نص هذا البند في جزءه الاول ليشمل هؤلاء و ليشمل ايضا وضعه من يمكن ان يعملوا في اجهزه دولة فلسطين المستقلة لدى تشكيلها، و ذلكمن قبيل القياس او التحسب لحالة مماثلة لما سبق ومحتملة الوقوع احتمالا قويا.

وقد استدرك النظام الجديد ان تأتي مشاركة هؤلاء في المؤتمر العام كما كان سابقا من خلال اوضاعهم الحركية الفردية، بان جعل هذه المشاركة من خلال اطرهم التنظيمية الخاصة بهم.

وقد افترض وفرض بذلك ان يكون لهؤلاء الاعضاء العاملين في اجهزة منظمة التحرير وفي المنظمات القومية والدولية، وللأعضاء الذين من المحتمل ان يصبحوا في اجهزه دولة فلسطين المستقلة اطر تنظيمية خاصة بهم، وهذا ما يلقي على كاهل مكتب التعبئة والتنظيم ضرورة القيام بهذه المهمة ووضع صيغ وتصورات لها لكي تكون هذه الاطر خاصة بهم بكل ما يمكن ان تعنيه هذه العبارة. كذلك فقد ابقى هذا البند للجنة المركزية ان تحددهم ولكنه اضاف ان يكون ذلك "بناء على ترشيح مكتب التعبئة والتنظيم" وهو ما يؤكد نية النظام بتأطيرهم من خلال مكتب التعبئة والتنظيم.

ثم بعد ذلك ورد التعديل الأخير في هذا البند وهو تعديل يخص الزيادة في العدد حيث اصبح سقف العدد وفقا لهذا النص "بملا يزيد عن خمسة وسبعين عضوا" بدلا من "بما لا يزيد عن خمسين عضوا" ولعل الحكمه من هذه الزيادة اكثر من واضحة حيث اقتضى واقع زباده عدد اعضاء الحركة في اجهزه منظمة التحرير الفلسطينية وفي المنظمات القومية والدولية الى اتساع المجال المعطى لحجم مشاركتهم في المؤتمر العام.

وعالج البند (ز) حالة الحركيين في المنظمات الشعبية بنصه التالي:

"ز. ممثلين عن الكوادر الحركية في المنظمات الشعبية بما لا يزيد عن خمسين عضوا ويتم ذلك بتوصية من المكاتب الحركية المركزية وموافقة مكتب التعبئة والتنظيم وبقرار من اللجنة المركزية شريطة ان لا تقل المرتبة التنظيمية عن عضو لجنة اقليم"

النص القديم ارباكا كبيرا في التطبيق اثناء التحضير للمؤتمر العام الخامس لان عمر الحركة واندماجها في اطر المنظمه وضرورات حضور ممثلين من الداخل قد اقتضى ايجاد المنافذ النظامية لمشاركة اوسع في المؤتمر مما اضطر ان يكون في مقابل هذه المشاركة نسبة ٥١٪ من مجموعها من العسكريين، وهذا ما كان يتطلب صيغة لتسهيل اعمال المؤتمرات القادمة وبناءا عليه فقد تمت المعالجة في النظام الجديد لهذا الاشكال عن طريق قلب النص، فبدلا من ان نقول "وان يكون عددهم ٥١٪ من المؤتمر" قلنا "على ان لا يتجاوز مجموعهم عن ٥١٪ من المؤتمر" وهو ما يعني وفق النص الجديد ان مجموع الاعضاء العسكريين يمكن ان يكون ٥١٪ او اقل من ٥١٪ من مجموع المؤتمر ولكنه لا يمكن ان يكون اكثر وذلك بخلاف النص القديم الذي كان يفرض ان يكون هذا المجموع ٥١٪ من المؤتمر.

ومثل البند (ة) فقد تضمن البند (و) اكثر من تغيير يمكن ان نلاحظه من خلال نصه الجديد وهو: "و. عدد من كوادر حركة فتح المكلفين بالعمل في اجهزة دولة فلسطين المستقلة ومنظمة التحرير الفلسطينية والمنظمات القومية والدولية من خلال اطرهم التنظيمية الخاصة بهم وبناء على ترشيح من مكتب التعبئة والتنظيم وتحددهم اللجنة المركزية بما لا يزيد عن خمسة وسبعين عضوا شريطة ان لا تقل المرتبة التنظيمية عن عضو لجنة اقليم"

لقد املت مستجدات الظروف التي تعيشها الحركة ايضا هذا التغيير، فكما اصاب الجسم العسكري بعض الاختلاف في وضعيته، وجدت الحركة ان جزءا كبيرا من كوادرها الاساسية قد اصبح في نطاق اجهزه منظمة التحرير الفلسطينية، ووجدت ان العدد الذي يقدمه النظام السابق لعضوية المؤتمر منهم غير كاف خاصة وان طريقة تمثيلهم تقوم على اساس مواقعهم الحركية الفردية السابقة او المعروفة، كذلك وجدت تزايدا في عدد من تنطبق عليهم نفس المعايير ولو قياسا، من الفتحويين ذوي المواقع الحركية المعروفة التي تؤهلهم لحضور المؤتمر وتجعل هذا الحضور مفيدا وقد فربوا للعمل في نطاق المنظمات الدولية والقومية ولم يعالج النظام القديم حالتهم.

ويتمثل الجديد في الجزء الأول من هذا البند بزياده الحد الأقصى لعدد ممثلي الكوادر الحركية في المنظمات الشعبية لعضوية المؤتمر العام من ثلاثين عضوا الى خمسين عضوا. وهو امر اقتضته الحاجة أيضا، والتي اكتشفت أثناء الأعداد للمؤتمر العام الخامس نتيجة لتزايد أعداد الحركيين في قيادات هذه المنظمات وتزايد أعمالهم الحركية ومستوى كفاءاتهم ومراتبهم التنظيمية.

وفي الجزء الثاني من هذا البند، فقد استبدلت عبارة النص القديم التي تقول: "من خلال المكاتب الحركية المركزية، وفي حال غيابها يتم ذلك بتوصيه من مكتب التعبئة والتنظيم ويقرر من اللجنة المركزية" بعبارة النص الجديد الواردة في هذا البند:

"ويتم ذلك بتوصيه من المكاتب الحركية المركزية وموافقة مكتب التعبئة والتنظيم ويقرر من اللجنة المركزية"

ويلاحظ ان النص القديم قد اناط امر اختيار هؤلاء الممثلين، "من خلال المكاتب الحركية المركزية، وفي حال غيابها يتم ذلك بتوصيه من مكتب التعبئة والتنظيم ويقرر من اللجنة المركزية" وتأتي العبارة هنا وكان اختيار هؤلاء الممثلين يتم كاملا من خلال المكاتب الحركية المركزية وفي حال غيابها يشترك كل من مكتب التعبئة والتنظيم واللجنة المركزية في هذا الاختيار كل من خلال دوره، وذلك على الرغم من ان كلا من هاتين الهيئتين وحدهما اعلى تنظيميا من المكاتب الحركية المركزية وهو ما يجعل من الواضح ان الامر لا يتعدى اكثر من كونه لبس صياغي، ويتجاوز هذا اللبس الصياغي غير المعني هنا فان هذه العبارة تقضي ان يكون الدور اولا للمكاتب الحركية المركزية - وهو دور الترشيح - وتفترض امكانية غياب هذه المكاتب فتعطي مكتب التعبئة والتنظيم ان يقوم بالتوصيه لتقرر اللجنة المركزية بعد ذلك. بينما يترك النص الجديد للمكاتب الحركية المركزية حق التوصيه ابتداءا ثم يعطي مكتب التعبئة والتنظيم حق الموافقة او رد التوصيه، ثم بعد موافقة مكتب التعبئة

والتنظيم يرجع الامر للجنة المركزية لاتخاذ القرار النهائي. ويضع هذا النص بذلك التسلسل المنطقي للعملية في نصابه الصحيح، وينطلق من افتراض وجود المكاتب الحركية المركزية للمنظمات الشعبية دون غيابها، وليس من امكانية وجودها او غيابها، وهو ما ينطوي على معنى وجوب هذا الوجود. اما البند (ح) فقد اتى نصه في النظام الجديد كالتالي:

"ج. عدد من اعضاء الهيئات القيادية للاجهزة المركزية وفق لوائحها الملحقه بهذا النظام بما لا يزيد عن خمسة وسبعين عضوا شريطة ان لا تقل المرتبة التنظيمية عن عضو لجنة اقليم"

وينحصر الجديد هنا في نقطتين: الاولى انه تم في هذا البند استبدال العبارة السابقة "عدد من اعضاء الهيئات القيادية للاجهزة المركزية" بالعبارة الحالية "عدد من اعضاء الهيئات القيادية للاجهزة المركزية" ويأتي الفارق هنا للتعامل مع التسميات المختلفة لهيئات القيادة في الاجهزة المختلفة فهي في جهاز المالي "المجلس المالي الاعلى" وهي في التعبئة والتنظيم "مكتب التعبئة والتنظيم"، وللتعامل أيضا مع اكثر من مستوى لهذه الهيئات. فالكثير من الاجهزة يدار بعدد من الهيئات بالتدرج المراتبي، وفي العموم فان معظم الفارق هنا يبقى صياغيا من الناحية النظرية، وينعكس عمليا من خلال لوائح الاجهزة المركزية الملحقه بهذا النظام وفقا للنص، وهو ما ينطوي على معنى وجوب وجود هذه اللوائح، ومما لا شك فيه ان النص الجديد اكثر دقة ومرونة من النص القديم.

والثانية في زيادة عدد الحد الأقصى لتمثيل اعضاء الهيئات القيادية للاجهزة المركزية من "خمسین عضوا" وفقا للنظام القديم الى "خمس و سبعين عضوا" وفقا للنظام الجديد.

وسبب هذه الزيادة يعود الى الحجم الكبير لاعضاء الهيئات القيادية للاجهزة الحركية المركزية والذين يفترض فيهم جميعا الاقدمية والتقدم التنظيمي والفعالية من خلال مواقعهم التنفيذية الاساسية، هذا الحجم الذي

وبرز بالرغم من تحول فعاليات هذه الاجهزة وكوادرها الى اطر منظمة التحرير الفلسطينية مما جعل تمثيلها يتدرج في نطاق تمثيل الاعضاء من العاملين في اجهزه المنظمه.

بقي في الاخير البند (ط) وقد جاء فيه:

"ط. ممثلين عن الكفاءات الحركية بما عن ثلاثين عضوا شريطة ان لا تقل مرتبته الا عن عضو لجنة اقليم"

وينحصر الجديد هنا أيضا في نقطتين: الا بحجم الحد الأقصى لهؤلاء الممثلين حيث اصي يزيده عن ثلاثين عضوا "بدلا من القديم الذي لا يزيد عن عشرة اعضاء"

والثانية تتمثل في اضافة عبارة "شريطة ان مرتبته التنظيمية عن عضو لجنة اقليم" وهي تكون غير ضرورية لولا غرض التاكيد على الكفاءة في هؤلاء الممثلين، وافترض التدرج بهم حتى عضوية لجنة الاقليم، وهما افتراضين ..

وبعد الانتهاء من استعراض المستجدات في تشكيل المؤتمر العام للحركة وفقا للنظام الاساسي الجديد لا بد ان نلاحظ باختصار مناحي الجديد في تشكيل المؤتمر العام للحركة وهي:

اولا: التوسع في حجم التمثيل وهو ما يستتبع زيادة عدد اعضاء المؤتمر العام عما كان يتضمنه النظام قبل المؤتمر العام الخامس، ولكن ذلك لا يفترض بالضرورة ان يزيده عدد اعضاء المؤتمر العام السادس عن المؤتمر العام الخامس، بل بالعكس قد يسفر الامر عن نقصان هذا العدد ذلك لان عدد اعضاء المؤتمر الخامس قد تمت زيادته عما كان يقتضي النظام القديم وذلك لاعتبارات تتعلق بالوقائع الجديدة والتغيرات الكيفية في جسم الحركة، وبضرورة تمثيل الارض المحتلة بعدد من المبعدين والمحربين، وهو الامر الذي اقره المؤتمر العام الخامس نفسه.

ثانيا: الانطلاق من التاثير حيث افترض هذا النظام وفرض تاثير الاعضاء العسكريين والعاملين في الاجهزة الحركية والعاملين في اجهزة منظمة التحرير الفلسطينية وفي اجهزة دولة فلسطين المستقلة وفي المنظمات الدولية

واخيرا فان القصد من كل هذه التعديلات والاضافات هو ان يأتي تشكيل المؤتمر العام للحركة مليئا لضرورة حسن قيامه بدوره المنوط به كاعلى مرجع تشريعي للحركة يجب ان يكون جامعا لكل ما يتعلق باسس وجودها ومسيرتها.



الدعم كل الدعم للانتفاضة

قطعة من الذهب لدعم الانتفاضة والصمود

للشعب الفلسطيني ومخططاتها العدوانية والتوسعية على حساب الأمة العربية.

على الجانب الآخر، الجانب الفلسطيني والعربي، يقف وبكل أسف أمام صورة مختلفة تماماً - لا نقول ذلك افتراضاً بل واقعياً. نقوله من باب الواقع وحتى نكون على مستوى التحدي .. وحتى نرتفع الى مستوى المواجهة وبكل اسلحتها المطلوبة.

يمكن القول بلامبالغة ودون شعور بالاحباط أن "الجباية المالية الفلسطينية لم تنجح بالشكل المطلوب منذ نشوء منظمة التحرير الفلسطينية وحتى هذه اللحظة - نجحت بعض الأفكار وبعض الأساليب وبعض المحاولات مثل ٥٠٪ من الرواتب في دول الخليج والسعودية خاصة - نجحت لأن الأغلبية منها اتخذت شكل الطابع الاجباري وليس الاختياري. ولكننا لانستطيع القول ان العمل الفلسطيني يمكنه الاعتماد على الجباية الذاتية بشكل دائم ولا الاعتماد على حملات خاصة كلما دعت الحاجة وشحت الموارد، وكلما استعمل سلاح التضييق وسياسة تجفيف الموارد كما هو قائم اليوم في ظل الانتفاضة المجيدة - لامتلك منظمة التحرير الآليات ولا الوسائل التي تملكها الحركة الصهيونية للاعتماد المالي على الذات بشكل مضمون يمكن الركون اليه .. هذا الكلام صحيح ولكن السؤال الكبير يبقى:

هل نقبل بهذا الواقع؟ هل نستسلم لهذه الحقيقة؟ هل نرضى، ونحن التنظيم القائد، بأن يقول التاريخ بعد فترة من الزمن أن الشعب الفلسطيني لم يرتفع الى مستوى المسؤولية في حقبة حاسمة ومرحلة

عندما نقول بالمواجهة الشاملة مع العدو الصهيوني، خاصة في ظل الانتفاضة الباسلة لشعبنا البطل، وفي عامها الثالث الحاسم، وكوننا التنظيم القائد على الساحة الفلسطينية فانه يتوجب علينا قيادات وكوادر ان نعطي المثل الأفضل والقوة الحسنة في كل مستوى ومجال عندما نقول بالمواجهة الشاملة فاننا نعني تجنيد كافة قوانا وامكانياتنا وطاقاتنا بأعلى وتيرة ممكنة في كل حقل ومجال، واليوم نقارب إحدى الزوايا في جانب كبير ورئيسي هو جانب "الجباية المالية" الذي يجب ان يحظى بكل اهتمامنا وجهودنا لانجاحه.

منذ نشوء الحركة الصهيونية وحتى هذه اللحظة فان اهم صفة ميزت قدرتها على الحركة والفعل والتأثير هي براعة تنظيمها "للجباية المالية" والتكيف الماهر مع الظروف من بلد الى آخر وبين تجمع وتجمع، والابتكار البارع في الأساليب والأفكار. وبالطبع لسنا هنا في صدد دراسة وتعداد المنظمات التي انشأتها الصهيونية لأغراض الجباية المالية ولا حتى في صدد متابعة أساليب الابتزاز وغيرها التي تمارسها على الحكومات والدول والمنظمات لتأمين المساعدات لإسرائيل ومدها باستمرار بما تحتاجه لتطبيق برامج التوسع والقهر والاستيلاء وتشويه التاريخ والجغرافيا - لسنا بصدد كل هذا وانما يهمنا ان نؤكد ان هذا الجانب في الحركة الصهيونية كان ومازال من اهم اسلحتها الناجحة والفعالة: جانب الدعم والاسناد المادي مالياً وعينياً لتحقيق الأغراض السياسية للحركة الصهيونية والمتمثلة باستمرار استيلائها على الأرض - وقمعها

بالنصر انشاء الله اننا نطرح هذا الموضوع على شكل نداء ملح - ومن هنا فإن تعاملنا معه سيكون على مستوى كبير من المسؤولية:

- لن تباع قطع الذهب او المصاغ في السوق - اي لن ترى اخواتنا، زوجاتنا، بناتنا وامهاتنا قطعهن على اي احد غيرهن .

- يوضع الذهب في البنوك ليشكل احتياط الذهب للعملة الوطنية الفلسطينية عند اصدارها انشاء الله وفي الوقت المناسب وقد تستعمل لضمان اصدار سندات لدعم الانتفاضة على المستوى الشعبي .

ان تنظيم فتح وبحكم كونه التنظيم الجماهيري القائد مطلوب منه الزاما ان يخوض غمار هذه الحملة العظيمة الاهداف لانجاح غاياتها وابعادها لتشكيل في المدى المنظور ركيزة يستند اليها فضالنا ونواة للمؤسسات المالية في دولة فلسطين - البنك المركزي في الدولة الفلسطينية - وغطاء للعملة الفلسطينية من هنا تكتسب حملة "قطعة من الذهب لدعم الانتفاضة والصمود" بعداً جديداً واهمياً اضافية - وتستدعي بالتالي مزيداً من الجهود المركزة من قبل تنظيمنا القائد ، ولقد أعلن الاخ ابو عمار رئيس دولة فلسطين عن الشروع في بدء حملة الذهب في اكثر من بلد ويتولى بنفسه افتتاح هذه الحملة في دول الخليج ، كما بادر مؤتمر حركة "فتح" اثناء انعقاده وبالتزام كافة اعضاءه المشاركه الالزامية في هذه الحملة العظيمة وقدم كل عضو قطعة من الذهب او مبلغا يعادلها، فسجل بذلك كما هو دائما الدور القيادي الريادي ..

ان حملة الذهب يجب ان تظل مستمرة وقائمة وعلى تنظيمنا القائد ان يستمر فيها ويصعد وتادرها فقطعة واحدة من الذهب ايا كان حجمها يشكل حماية لقطعة من النقد الفلسطيني واحتياطاً له في دولة الغد دولة فلسطين المستقلة، فلتعزز جهودنا لانجاح مبادرات ثورتنا.

"وانها لثورة حتى النصر ولا صوت يعلو فوق صوت الانتفاضة"

وانها لثورة حتى النصر

حرجة من تاريخ حركته الوطنية .. وترك قواه تنهار تحت الضغوطات وعمليات تضييق الخناق الموجهة ضده من قبل الامبريالية والصهيونية وحتى حكومات الدول العربية؟

اجابتنا على كل الأسئلة السالفة بالطبع هي "لا" و"لا" كبيرة ، فنحن حركة جماهير - وجماهيرنا اثبتت بانتفاضتها الباسلة انها حية وانها قادرة على الوقوف في وجه كافة المؤامرات وجيروت قوى معسكر الأعداء .. "نعم" شعبنا قادر على حماية انتفاضته وحركتنا قادرة ومؤهلة على قيادته في مد الانتفاضة باسباب الحياة والاسناد والاستمرار - "نعم" نحن قادرون على الابتكار والابتكار المبدع - جملة منها تؤدي الى تراكم كمي ونوعي فعال مثل موضوعنا هنا: "قطعة من الذهب لدعم الانتفاضة والصمود".

ان اقتناء الذهب عادة توارثناها فاصبح جزءاً من الفعالية التي تبدأ مع بناء الاسره من بداية الشبكة حتى الزواج.

كما هو معروف فان الذهب الذي لدينا في الغالب هو اكثر من احتياجنا له لأمور "التزين".

- من هنا فان التبرع "بقطعة من ذهب لن يؤثر على الغاية التي من أجلها اقتنيناه.

قد يقول البعض لماذا "الذهب" وليس تبرعات أخرى، جوابنا أنه من الناحية الاولى يعطي مردوداً مع التبرعات الأخرى، ومن الناحية الثانية قيمته عاليه ولا يؤثر في عملية التبرع كثيراً على امكانيات العائلة.

قطعة من الذهب - قطعة من المصاغ الى جانب تبني عائلة في برنامج التكافل الأسري الى جانب أساليب أخرى - ولن يعدم شعبنا الأساليب والوسائل ، كل هذا سيؤدي حتما الى اسناد حقيقي لعمود شعبنا في الداخل ، في انتفاضته و على الأخص في عامها الثالث.

أتذكرون شعار "ادفع دولاراً تقتل عربياً" أتذكرون كم در هذا الشعار الحاقد من ملايين بل مئات الملايين من الدولارات على الجبايات اليهودية الموحدة ؟ نحن نقول "اعط قطعة من الذهب واستر عائلة" تبني عائلة ومكنها من البقاء والصمود في الداخل" - تساعد انتفاضة شعبك على اجتياز عامها الثالث - عام ١٩٩٠

تجربة التكامل الاقتصادي العربي

الجزء الثاني: الإطار التطبيقي -

لقد بينا في الجزء السابق ان مفهوم التكامل الاقتصادي عملية متكاملة وذات بناء داخلي متناسق ومتناسك في الآن ذاته. وان هذا المفهوم يتكون من الاهداف المرغوب تحقيقها من عملية التكامل الاقتصادي، وهذه الاهداف هي التي تحدد طبيعة الآليات والوسائل الملائمة لتحقيق هذه الاهداف، ومن ثم فإن هناك معايير أداء تستخدم لاجراء المراجعة والتقييم لما يتم انجازه من عملية التكامل على ارض الواقع حتى يمكن التعديل في الآليات او الوسائل بما يخدم الاهداف المرغوب تحقيقها. كما بينا ان النموذج الاشتراكي تبني اهداف تحقيق تقسيم عمل اشتراكي بين الدول المشاركة في عملية التكامل وازالة الفجوة التنموية بين الدول المشاركة من خلال تسريع عملية النمو الاقتصادي للدول الأقل تطورا، ولتحقيق هذه الاهداف تبني آلية التخطيط، اي تنسيق الخطط النظرية للدول المشاركة، وحدد معايير لاداء ترتبط

بمدى ما يتم انجازه من اهداف تنسيق الخطط النظرية وتحقيق التقارب في مستويات النمو الاقتصادي بين الدول المشاركة.

اما النموذج الرأسمالي، والذي تؤخذ تجربة السوق الاوربي المشترك كنموذج له، فإن اهداف عملية التكامل الاقتصادي تتركز في الاستخدام الاكثر كفاءة للموارد الاقتصادية ولعناصر الانتاج المادية والبشرية وزيادة نسب النمو الاقتصادي، ولتحقيق هذه الاهداف استخدم آلية السوق من خلال حرية انتقال السلع وعناصر الانتاج والتدرج في عملية التحرير بحيث تنطلق عملية التحرير من السلع موروأ برأس المال و ثم القوى العاملة. ومعايير الاداء ترتبط هنا بعملية الانتاج الكبير والوفورات الناتجة عن عملية توسيع السوق وما توفره من امكانات للتطور التكنولوجي وللبحث العلمي بشكل خاص والتطور الاقتصادي بشكل عام.

على المستوى العربي، لم تتبنى تجربة التكامل الاقتصادي مفهوما متكاملا لعملية التكامل الاقتصادي. وانما تبنت أدوات للتكامل الاقتصادي دون ربطها بمفهوم محدد متكامل لعملية التكامل الاقتصادي القومي.

باستثناء تجارب الوحدة السياسية التي عرفتها الدول العربية والتي نتج عنها مؤقتا وحدة اقتصادية فيما بينها انتهت مع انتهاء مشروع الوحدة السياسية فان تجارب التكامل الاقتصادي العربي تكاد تنحصر فيما تحقق في اطار جامعة الدول العربية والتجمعات الاقليمية العربية حديثا، وهذا ما سنركز بحثنا عليه.

في اطار جامعة الدول العربية -

١-١ هناك مجموعته كبيره من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الثنائية العربية الا انها تندرج في اطار التعاون الاقتصادي الثنائي والتعامل التفضيلي وليس في اطار التكامل الاقتصادي العربي.

١-٢ لقد انشئت جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥ كإطار شمولي للتعاون في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ولم تكن تشكل اطارا للتكامل الاقتصادي العربي، مع ان اول اتفاقية لتسهيل المحاولات التجارية بين الدول العربية (عام ١٩٥٣) تمت في اطار جامعة الدول العربية، الا ان هذه الاتفاقية تندرج في اطار التعاون المتعدد الاطراف بين الدول العربية ولا يتجاوز اهدافها اقامة منطقته تفضيلية تجارية، بينما الخطوة الاولى نحو التكامل الاقتصادي المندرج وفق المفهوم الرأسمالي تبدأ بمنطقة تجارة حرة تنتقل فيها السلع بحرية كاملة دون اية قيود جمركية او غير جمركية.

١-٣ وفي سنة ١٩٥٠ وافق مجلس جامعة الدول العربية على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول جامعة الدول العربية، وقد انشأت هذه المعاهدة مجلسين الاول مجلس للدفاع المشترك ومجلس اقتصادي يتكون من وزراء الدول المتعاقده المختصين بالشؤون الاقتصادية يتولى اقتراح ما يراه كفيلا بتحقيق الاغراض المبينه في المادة السابعة من المعاهدة وهي:

٢- معاهدة للدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري.
- توفير الرفاهية في البلاد العربية،

- رفع مستوى المعيشة فيها،
- تعاون الدول المتعاقده على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها البيعية،
- تسهيل تبادل منتجاتها الوطنية الزراعية والصناعية،
- بوجه عام تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيق وابرام ما تقتضيه الحال من اتفاقات لتحقيق هذه الاغراض.

فقد جاءت الاهداف الاقتصادية للمعاهدة مقتصره على التعاون الاقتصادي وتسهيل المبادلات التجارية، فهي تبقى في جوهرها في حدود التعاون ولا ترتقي الى مستوى التكامل الاقتصادي، وبالتالي فان مهام المجلس الاقتصادي تبقى مندرجه في هذا الاطار. الا ان هذه المعاهدة ابقت الباب مفتوحا للمجلس الاقتصادي بابرام ما تقتضيه الحال من اتفاقيات لتحقيق الاغراض السابقه، وقد انجز فعلا في اطار المجلس الاقتصادي مجموعه من الاتفاقيات الاقتصادية تجاوزت في اطارها واهدافها مجال التعاون الاقتصادي لتصب في اطار التكامل الاقتصادي العربي، وكان اولها اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بين دول الجامعة العربية التي اقرها المجلس الاقتصادي سنة ١٩٥٧ ودخلت حيز التنفيذ سنة ١٩٦٤ وتهدف هذه الاتفاقية الى اقامة الوحدة الاقتصادية العربية بشكل تدرج بدء من تحرير المبادلات التجارية وانتهاء بالتكامل الاقتصادي الشامل، ولهذا اصدر مجلس الوحدة الاقتصادية قراره رقم (١٧) الذي ينص على اقامة سوق عربية مشتركة سنة ١٩٦٤ الا ان الدول العربية لم تلتزم بتنفيذ هذا القرار، وبالتالي لم يتم انجاز حتى المرحلة الاولى من مشروع التكامل الاقتصادي العربي الذي نادى به مجلس الوحدة الاقتصادية.

ولهذا حاول مجلس الوحدة تبني ادوات واساليب اضافية الى حرية انتقال السلع من خلال المشروعات العربية المشتركة وتسهيل عمليات انتقال راس المال بين الدول العربية دون الاصرار على التنفيذ الكامل للمرحلة الاولى وهذا ما اعطى للدول العربية امكانية التحلل من الالتزام بالمشروع التكاملي بمرته، بالاضافة الى ان الدول العربية المشاركة في السوق العربية المشتركة تحقق مصالحها بشكل افضل عبر الاتفاقيات الثنائية دون ان

تكون مجبره على تعميم ما تعطيه من امتيازات في اطارها الى اطراف عربية ثالثه، خاصه في ظل غياب نظام متعدد الاطراف لتسوية المدفوعات وعدم قابلية العملات العربية للتحويل.

في ظل غياب التطبيق الفعلي للسوق العربية المشتركة، فانه يصعب اجراء اي محاولة تقويميه له، وكل ما يقال عن هذه التجربه سينحصر في اسباب عدم تطبيقها، وليس في تقويم انجازاتها، ولهذا لا نستطيع الحكم على ان هذه التجربه قد فشلت وانما هناك قصورا في تطبيقها سواء كان ذلك ناتجا عن عدم التزام الدول العربية بتنفيذها ام لقصور في الاتفاقية ذاتها او لاطار المؤسسي المشرف على تنفيذها او في المنهج التكاملي الذي تم تبنيه وعدم الوضوح في اهداف الاتفاقية ذاتها وآليات تحقيقها.

٣-١ - وفي اطار منهج تحرير المبادلات التجارية، كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي انجز المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام ١٩٨١ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية باعتبارها اتفاقية تهدف الى تحرير المبادلات التجارية بين الدول العربية والربط بين المدخل التبادلي والمدخل الانتاجي في انجاز عملية التكامل الاقتصادي، وان تتجاوز هذه الاتفاقية سلبات كل من اتفاقية عام ١٩٥٣ واتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الا ان هذه الاتفاقية وبعد مرور حوالي ١٠ سنوات على اقرارها لم تدخل التطبيق الفعلي وكان مصيرها مماثلا لما سبقها من الاتفاقيات الاقتصادية.

٤-١ - اثر حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ وتصحيح سعر النفط، حصلت تدفقات مالية بين الدول العربية في اطار سياسات الدعم لدول المواجهة العربية وعبر صناديق التنمية العربية القطرية والجماعية، كما توفرت للدول العربية النفطية طاقات شرائية كبيرة جعلها سوا مستهلكيه واسع، هذا التغيير في الظروف الاقتصادية جعل الدول العربية تنظر الى ادوات جديده في التكامل الاقتصادي العربي، كالمشروعات العربية المشتركة وتسهيلات انتقال رأس المال بين الدول العربية، كما

حاولت مؤسسات العمل القومي في المجال الاقتصادي الاستفادة من هذه الظروف بتوسيع نشاطاتها واقامة مؤسسات واجهه جديده ضمن مفاهيم جديده للتكامل الاقتصادي، يمكن ان نطلق عليها اساليب التنسيق القطاعي، اي ان نشاطها مقسما وفقا للقطاعات الاقتصادية المختلفه، في مجال النقل، الصناعة، الزراعة، الخدمات... الخ، وقد تراكمت هذه المعطيات لتعطي حافزا في اتجاه تبني مفاهيم جديده والتخلي عن مفهوم التكامل الاقتصادي العربي ليحل مكانه مفهوم العمل الاقتصادي العربي المشترك الذي تبناه مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان ١٩٨٠ عندما اقر لأول مرة استراتيجيه العمل الاقتصادي العربي المشترك، ورغم ما يمكن ان يقال عن ايجابيات وسلبات هذه الاستراتيجية، الا انها بقيت وثيقة مهملة دون ان تدخل حيز التطبيق على ارض الواقع، مما يفقد اية امكانية لاجراء تقويم لها، وقد تكون هذه الوثيقة الى جانب ميثاق العمل القومي الاقتصادي والذي لم يتم الالتزام بتنفيذه، تضمنان بين صفحاتها انبل الاهداف القومي في مجال التكامل الاقتصادي العربي وبناء الوحدة الاقتصادية العربية الا ان ذلك لم يحل دون اهمالها فليس نبل الاهداف والغايات سببا كافيا لتطبيق التكامل الاقتصادي العربي.

٢- التجمعات الاقليمية العربية

عندما تضافرت العوامل الامنيه والسياسيه بفعل حرب الخليج مع نهاية عقد السبعينات نشأت المبررات الاساسيه لقيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية سنة ١٩٨١، وقد عقدت في اطار المجلس الاتفاقية الاقتصادية الموحده التي اتبعت منهج التدرج في تحقيق التكامل الاقتصادي بدء من مرحلة حرية المبادلات التجارية الى تحقيق السوق الخليجيه المشتركه، كما ظهر في عقد الثمانينات تجمعين اقليميين عربيين الاول مجلس التعاون العربي والثاني اتحاد المغرب العربي، وقد قامت هذه التجمعات على نفس القاعده الاقتصادية تحقيق التكامل الاقتصادي بشكل متدرج وانطلاقا من مرحله تحرير المبادلات السليمه بين الدول المشاركه بها.

ان ذلك يعني ان هذه التجمعات لازالت اسيره مفهوم التكامل وفق النظرة الرأسماليه، ونحن مثلما لاحظنا سابقا ان الدول العربية لم تلتزم بتنفيذ اتفاقية الوحدة الاقتصادية ولا اتفاقيه تيسير وتنمية المبادلات التجاريه بين الدول العربيه وقد انطلقنا من نفس القاعده التي تنطلق منها التجمعات الاقليميه العربيه، وهنا لا شك ان العوامل السياسيه والامنيه التي كانت خلف قيام مجلس التعاون الخليجي قد ساعدت بدورها في قيام التجمعيين العربيين الاخيرين، مجلس التعاون العربي لتحرير التسويه السلميه والقبول الاقليمي للكيان الصهيوني كجزء من المنطقه العربيه المشرقيه، اما اتحاد المغرب العربي فكان لمواجهة التطورات السياسيه داخل دوله من جهة ومحاولة تنسيق المواقف بينها لمواجهة اعلان السوق الاوروبيه الموحده التي ستدخل حيز التنفيذ في نهاية سنة ١٩٩٢. اذ ان الاهداف الاقتصادية المعلنه لكل منهما يمكن تحقيقها من خلال الالتزام بالاتفاقيات الجماعيه التي تربط دول كل مجلس بالاضافة الى كثافة الاتفاقيات الثنائيه فيما بين دول كل من التجمعين.

وبالتالي فان الاطار الاقتصادي لهذه المجالس يرتبط بالاهداف الامنيه والسياسيه ولا يختلف وضعها عن وضع عمليات الوحدة السياسيه التي كانت تنشأ بين عدد من الدول العربيه والتي ينشأ منها تكامل اقتصادي ينتهي بزوال الوحدة السياسيه.

يمكن القول اذن، ان الدول العربيه لم تدخل تجربه تكامل اقتصادي بعد، وكل ما هو موجود اطر للتكامل الاقتصادي دون تطبيق فعلي، وكل ما هو موجود على الساحة العربيه لا يعدو مجال التعاون الاقتصادي الذي تحكمه الاتفاقيات الثنائيه بشكل اساسي، والشكل الاكثر تطورا هو مجلس التعاون الخليجي الذي حول دول الخليج العربيه الى منطقه تجاره حرة للسلع الاجنبيه، ووسع المجال الاستثماري لرأس المال الاجنبي ولهذا لا نستغرب ان اول اتفاق جماعي يعقده المجلس كان مع المجموعه الاقتصاديه الاوروبيه، وان سعيه لازال قائما لجعل مجلس التعاون الخليجي منطقه تجاره حرة

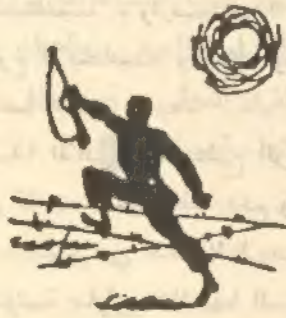
للولايات المتحده الامريكيه. وكما نصت ديباجة اتفاقية التعاون بين دول المجلس والجماعه الاقتصاديه الاوروبيه كاسباب لمقد هذه الاتفاقية هو ايمانها "بالدور الايجابي الذي يقوم به مجلس التعاون من اجل حفظ السلام والامن والاستقرار في منطقه الخليج".

التكامل الاقتصادي العربي ليس فقط لم يدخل التطبيق العملي، وانما لازال يفتقر حتى لاطاره النظري الذي يشكل قاعدة اية تجربه تكاملية.

وحيال هذا الواقع لا بد من الدعوه لاطار عربي بحري فيه التخطيط للمستقبل حيث بدأت تقوم المجموعات الدوليه المتكامله والتي تضع نقاط التوازن ومعادلات علاقاتها مع مختلف المجموعات الاخرى ضمن النظام الدولي الجديد، وهو النظام الذي لا مكان فيه للدول الصغيره فرادى الا مكان التبعية والدوران في دوامة الآخرين.

يتجه النظام الدولي نحو نظام الاقطاب التي من المرشح لها ان تشكل من الاتحاد السوفياتي واوروبا واليابان والصين والولايات المتحده، والتي تحيطها بعض الكتل وهو النظام الذي اصبح من الضروري ان تشكل فيه المجموعات المتكامله والمتعاونه لتتمكن من الوقوف على ارضية تنمويه ولو في حدها الأدنى.

ان المجموعه العربيه مؤهلة بحكم الموقع والموارد الطبيعيه ومستوى التطور وافاق الثروه النفطية للمرحلة القادمه ان تأخذ دورا اكثر فعالية يضمن لها مستوى من التنمية يضعها على طريق اللحاق بالشمال، وهذا الامر بالذات يقتضي سرعة التصرف ومدخلة التضامن العربي للانتقال الى التناقص والتكامل الاقتصادي.



القضية الفلسطينية

والتحركات العربية الراهنة

يهود الاتحاد السوفياتي).

المحطة الاولى: اجتماع اللجنة الوزارية العربية الخاصة بدعم الانتفاضة، وهي اللجنة التي شكلها المجلس الوزاري للجامعة العربية في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨ من كل من: الجزائر، السعودية، العراق، سورية، تونس، الاردن، منظمة التحرير الفلسطينية، ثم انضمت اليها مصر في وقت لاحق. عقدت اللجنة اجتماعاتها في تونس يوم ٩٠/٢/٥ بحضور الاخ ابو عمار، والسيد الشاذلي القليبي الامين العام للجامعة العربية.

وقد استمعت اللجنة الى عرض شامل تناول آخر تطورات القضية الفلسطينية من قبل الاخ ابو عمار، وتناولت الكلمة ايضا موضوع هجرة اليهود السوفيت وسبل مواجهتها، واطروح وتطورات الانتفاضة ومتطلبات ضمان استمراريتها وتضاعفها.

وفي نهاية الاجتماع صدر بيان ختامي اكد على الالتزام بدعم الانتفاضة وبرز القلق الكبير من موضوع هجرة يهود الاتحاد السوفياتي وتوطينهم في الاراضي الفلسطينية ضمن مخطط (اسرائيل) الهادف الى ما يسمى (اسرائيل الكبرى) على حساب الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والامة العربية.

كما قررت اللجنة تشكيل وفدين للقيام بخطوات عاجلة على المستويين العربي والدولي بهدف منع توطين يهود الاتحاد السوفياتي في الارض المحتلة عام ٦٧، وتعزيز الدعم العربي للانتفاضة الباسلة.

هيمنت قضية (هجرة اليهود السوفيت) على مناخ السياسة العربية، وعبرت غيومها السوداء فضاء الدبلوماسية العربية او الاعلام العربي، واصبح هناك احساس كبير بخطورة هذه الهجرة ليس على فلسطين فحسب، وانما على الاقطار العربية المجاورة، وعاد شعار (اسرائيل الكبرى) ليفعل فعله في استثارة الحس القومي العربي، ويلقي بظلاله على مستقبل المصير القومي. وعلى الرغم من الوضع العربي الذي تغلب عليه سمة التفكك والضعف بشكل عام، وعلى الرغم من غياب الدور الفاعل والضابط للوطن العربي في هذه المرحلة التي يشهد فيها العالم تطورات ومتغيرات، وحالة انقلابية شاملة في السياسة والايديولوجيا والاقتصاد، على الرغم من ذلك، فقد جرت في الآونة الاخيرة بعض التحركات العربية الهامة التي تعتبر بداية او اشارة لعملية التحدي والاستجابة، وللوقوف في وجه التحديات، على خلفية الاحساس بالخطر المحدق، الذي جاء افرازا للتطورات الدولية، ونتيجة للضغوطات التي مارستها الدوائر الامبريالية والصهيونية، وقد فرض موضوع الهجرة نفسة على كل الاجتماعات واللقاءات العربية، الثنائية، والجماعية، وارتبط هذا الموضوع ارتباطا وثيقا بموضوع الانتفاضة وظروفها ومستلزمات ضمان استمراريتها وتضاعفها.

وفي هذا الاطار نستطيع الوقوف عند ابرز المحطات التي كانت بمثابة وقفة دعم ومساندة للانتفاضة وللقضية الفلسطينية في هذه الظروف التي لقت فيها المتغيرات الدولية باولى نتائجها السلبية علينا (هجرة

وسيتراأس الوفد الاول الشاذلي القليبي، وستكون مهمته التوجه الى موسكو وواشنطن والى الدول دائمة العضوية في مجلس الامن، وكذلك الى دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية، وسيمضي الى (حضر الدول الغربية على القيام بمزيد من التحرك لمواجهة مسألة الهجرة الجماعية لليهود السوفيت).

اما الوفد الثاني، فستكون مهمته حضر الدول العربية على الوفاء بالتزاماتها المالية لدعم الانتفاضة حسب قرارات قمة الجزائر التي عقدت في حزيران (يونيه) ١٩٨٨.

المحطة الثانية: تشكيل اللجنة العربية الخاصة بالقضية الفلسطينية.

وهي اللجنة التي اوصى مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الدار البيضاء في العام الماضي بتشكيلها بالتشاور ما بين رئاسة المؤتمر (الملك الحسن الثاني)، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وتختص بالمساعي الدولية الرامية الى تسوية القضية الفلسطينية.

وتم تشكيل هذه اللجنة اثر زيارة قام بها الاخ ابو عمار رئيس دولة فلسطين الى المغرب، والتقى خلالها بجلالة الملك الحسن الثاني في مدينة مراكش يوم ١٩٩٠/٢/١.

وقد صدر بيان فلسطيني مغربي اعلن عن ولادة هذه اللجنة التي سيقوم الملك الحسن الثاني بدعوتها الى الاجتماع ووضع خطة عمل لها في اقرب فرصة ممكنة.

ان تشكيل هذه اللجنة وقيامها بمهامها في الساحة الدولية من شأنه ان ياتي بمردود ايجابي، خاصة وان الضرورة اصبحت تقتضي وجود موقف عربي موحد وقوي يكون له تاثير في الساحة الدولية في ضوء التطورات الدولية المستجدة.

المحطة الثالثة: لقاء الاخ ابو عمار بوزير خارجية سورية السيد فاروق الشرع يوم ١٩٩٠/٢/٦، وهو اللقاء الذي تناول سبل تحقيق التضامن العربي، والتصدي لمخاطر الهجرة اليهودية، وكذلك تنشيط الجهود الرامية الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط.

وقد صرح الاخ ابو عمار في حديث مطول اجريته معه جريدة القدس بتاريخ ١٩٩٠/٢/١٢ اجابه على سؤال حول اللقاء مع السيد الشرع بقوله (ان اشترك الاخ فاروق الشرع في اعمال لجنة الانتفاضة التي عقدت في مقر الجامعة العربية، ثم المباحثات التي اجريتها معه ستساعد كثيرا في دفع وتصحيح العلاقة الفلسطينية السورية على قاعدة القرارات الفلسطينية التي وضعها المجلس الوطني).

وهناك محطات اخرى، هي عبارة عن لقاءات ثنائية او نشاطات ورسائل متبادلة ما بين منظمة التحرير وبعض المسؤولين العرب، شكلت في الآونة الاخيرة تحركا نوعيا لدعم ومساندة القضية الفلسطينية، ويكتسي هذا التحرك النوعي اهميته نظرا لدقة الموقف الدولي، ونظرا للمحاولات التي لاتنتهي من قبل الاوساط الصهيونية والاميركية لمحاصرة منظمة التحرير الفلسطينية، وتشديد القبضة والحصار على اهلنا في فلسطين المحتلة.

لقد بذلت الولايات المتحدة جهودا للاحاق الاذي بالقضية الفلسطينية، ومحاصرة منظمة التحرير حين مارست اعلى اشكال الضغط لاجل كل الابواب والمنافذ امام منظمة التحرير والابقاء على قناة واحدة فقط هي القناة المصرية.

ان هذا النشاط الذي جرى في الآونة الاخيرة من قبل المحيط القومي للقضية الفلسطينية، اكد مدى عمق وامتداد وفاعلية عمقها القومي وعمقها الجغرافي، وارتباط القضية الفلسطينية بمستقبل الاجيال العربية، والخطر المشترك على ابناء الامة العربية الذي يشكله تفاقم وازدياد خطر الهجرة اليهودية الى فلسطين، وحول تضامن الجهود لوقف هذا الزحف ومحاصرته ووضع الخطط الكفيلة بازالته، وان هذا النشاط العربي اذا ما تصاعد فانه كفيل باعادة التضامن العربي، وباعطاء دور اكبر للامة العربية في لوحة القراز الدولي، وسيشكل ذلك ورقة قوية من اوراق القضية الفلسطينية. ■

الوضع الدولي ووحدة المانيا

شكلت ظروف العلاقات الدولية الجديد بعد الخطوات التي قطعتها مسيرة الوفاق الأساس الذي جعل من الممكن الحديث عن وحدة المانيا بشرطها الغربي والشرقي.

وقد بدأ أول منعطف رسمي بارز في الحديث عن هذه الوحدة مباشرة قبل قمة مالطا بين الرئيسين غورباتشوف وبوش حيث كانت كل من دولتيهما تحضر لانعقاد هذه القمة، وحيث كان واضحا ان لكل منهما مطالبه الخاصة المتعلقة بالحد من التسلح على كافة اصعدته وبالقضايا الاقليمية وقضايا التعاون الثنائي والمشاكل العالمية.

وكان الوضع في وسط أوروبا هو الذي يستأثر بالاهتمام الأكبر لكل من الدولتين، فقد أعلن الرئيس بوش في خطابه بمناسبة عيد الشكر انه طلب خمس نقاط من الرئيس جورباتشوف وان هذا الأخير قطع شوطا في كل منها، وحده هذه الطلبات في حق تقرير المصير لشعوب أوروبا الشرقية، والتطور الديمقراطي والتعددية الحزبية في دول أوروبا الشرقية، وتخفيض حجم القوات للاتحاد السوفياتي في أوروبا، والتعاون في حل المشاكل العالمية كالبئس والمخدرات، وحل المشاكل الاقليمية.

وفي نفس الفترة أعلن السيد فيرنان ولترز سفير الولايات المتحدة في بون عن برنامج لوحدة المانيا خلال سنتين، يتم في العام الأول منهما اجراء انتخابات مقراطية في المانيا الشرقية ثم القيام بالاتفاق على صيغة للوحدة الكاملة وتنفيذها.

كذلك فقد قام المستشار كول من جانبه باعلان في نفس الاتجاه الا ان المؤشرات الواضحة لردود الفعل آنذاك اظهرت معارضة سوفياتيه وفرنسيه لهذه الوحدة.

وقد أعلن الرئيسان السوفياتي والأمريكي بعد ذلك وفي اعقاب قمة مالطا عن تأييدهما لبرنامج بطيء لوحدة

المانيا الامر الذي ظهر ان من شأنه وضع الضوابط للتسارع الذي اخذ يلوح باتجاه هذه الوحدة. كذلك فقد اجتمع السيد بوش وزعماء أوروبا الغربية في بروكسيل اثناء عودته من مالطا وطمانهم الى ان وحدة المانيا يمكن ان تأتي في سياق اجراءات اوروبية متكاملة، وحرص وزير خارجيته السيد بيكر فيما بعد بان يتم اجتماعه مع رئيس وزراء المانيا الشرقية في بوتسدام وليس في برلين لضبط تسارع الوحدة.

ومن جانبه فقد قام الرئيس الفرنسي ميتران الذي يصير على شرط ان تتم وحدة المانيا بشكل ديمقراطي وفي اطار أوروبا الموحدة بالاجتماع مع المستشار كول مباشرة قبل اللقاء الاوروبي الأخير في ستراسبورغ ٨ - ٩ ديسمبر ١٩٨٩ وبحث معه موضوعي وحدة المانيا ووحدة أوروبا الاقتصادية بما فيها الوحدة النقدية وانشاء بنك اوروبي موحد، وقد توصل السيدان ميتران وكول وقتها الى اتفاق يتضمن الموافقة المبدئية على وحدة المانيا بحيث تأتي في سياق ترتيبات مطمئنة لأوروبا، وهو ما ظهر منه عدم نية الاسراع في هذه الوحدة، وقد خلف كل ذلك نوعا من الهدوء في موجة الحديث بشأنها.

الا ان الامر قد عاد الى البروز مرة أخرى قبل اجتماع وزيري خارجية الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأخير في موسكو حيث اخذت تطرح بعض الافكار الجديدة.

ومن ناحيته فقد قام المستشار كول بزيارة موسكو لطرح الموضوع وصرح بعد ذلك بتصريحا متفائلا ادى الى الاعلان عن التصورات الجديدة في ان تأتي هذه الوحدة على اساس بقاء المانيا الموحدة في حلف الاطلسي ولامانع من امرين:

الاول: اجراء ترتيبات امنية من شأنها طمأنة الاتحاد السوفياتي وذلك ضمن الجزء الذي يسمى الآن المانيا الشرقية.

الثاني: الالتزام بعدم تواجد اي من قوات حلف الاطلسي في هذا القطاع من الدولة الموحدة. الا ان الاتحاد السوفياتي قد طرح تصورا آخر وهو ان تأتي هذه الوحدة في وضعيه حياد المانيا الموحدة، وقد عبر عن هذا الاتجاه كل من المسؤولين السوفياتي والالمان الشرقيين.

وقد تقرر في اثر ذلك ادراج موضوع وحدة المانيا لبحثه في مؤتمر لدول أوروبا والولايات المتحدة وكندا كان من المقرر عقده في اوتواوا لبحث موضوع فتح المجالات الجوية لحركة الطيران والمراقبة بين الشرق والغرب وتصادف هذا الامر مع لقاء اختتم يوم ١٣/٢/١٩٩٠ بين كل من رئيس وزراء المانيا الشرقية هانس ممدرو والمستشار الالمانى الغربي كول حيث وافقت الدولتان على تشكيل لجنة مشتركة لاعداد تفاصيل الوحدة النقدية كمقدمة للوحدة الالمانية، وستبدأ هذه اللجنة عملها الاسبوع القادم، كذلك سيبدأ تداول المارك الالمانى الغربي في المانيا الشرقية.

وقد صرح وزير خارجيه الالمانى الغربي ان بلاده تعمل على استقرار الاقتصاد المنهار في المانيا الشرقية للسماح باقامة اول انتخابات ديمقراطية في ١٨ آذار القادم ١٩٩٠.

اما السيد ممدرو فقد اعتبر اللقاء بأنه مخيب للأمال وذلك من زاوية اصرار المسؤولين في المانيا الغربية على ربط دعمهم الاقتصادي باجراء الانتخابات وهو الامر الذي يمكن ان يضعف اوراق ممدرو وحزبه الانتخابية الا انه من المؤكد انه قد تم في هذا اللقاء اتخاذ خطوه ايجابية في مضمار وحدة المانيا بشكل عام. ويلاحظ من خلال تبادل الصيغ والتصريحات بشأن وحدة المانيا: ان الولايات المتحدة التي ظهرت قبل قمة مالطا وكأنها تطرح وحدة المانيا كورقة في العلاقات بين الشرق والغرب قد اظهرت التزاما أكثر جديه بهذه الوحدة ومنطلقها في ذلك امران:

الاول: محاولة احداث انهيار حقيقي في حلف وارسو من جانب وتعزيز حلف الاطلسي من جانب آخر.

الثاني: استباق برنامج الوحدة الأوروبية المقرر البدء بتنفيذه عام ١٩٩٢ وارباك هذا البرنامج، ودفع

أوروبا لأن تعيد ترتيب اوراقها مما يمكن ان يكون معطلا لوحدها.

وان الاتحاد السوفياتي الذي لم يعد يعارض من حيث المبدأ هذه الوحدة ما زال يتلمس شبح المخاطر على ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة حدود ما بعد هذه الحرب، ويفضل قيام اي نوع من هذه الوحدة بعد زوال حلفي وارسو والاطلسي، والا فانه كذلك ينطلق من انه اذا كان لا بد لهذه الوحدة ان تنتزع المانيا الشرقية من حلف وارسو فمن المفيد ان تنتزع المانيا الغربية ايضا من حلف الاطلسي.

وان الاوروبيين الغربيين يصرون على ان تتم الوحدة في اطار أوروبا الموحدة خاصة وان اتفاق ١٩٥٤ بشأن وحدة المانيا ومدينة برلين يشترط معاهدة سلام اوروبية، وان فرنسا بشكل خاص التي تتزعم برنامج وحدة دول السوق ترى في حدة المانيا اخلا لا بهذا البرنامج وزعزعة لزعامتها له.

لذلك فقد سارعت فرنسا الى محاولة موازنة طرح وحدة المانيا بطرح صيغ للعلاقة مع دول الشرق الاوسط وهذا هو احد الاعتبارات التي انطلق منها الحوار العربي الاوروبي الأخير والذي تنطلق منه فرنسا وأوروبا الغربية وهي تحاول تعزيز دورها في تسوية نزاع الشرق الاوسط.

ويجدر هنا التوقف عند نتائج لقاء اوتواوا حيث انتهت بريطانيا ترددها بشأن وحدة المانيا واتخذت خطوه أكثر تأييدا كذلك اخذ الرئيس ميتران موقفا متقدما في تصريحه الذي أكد فيه على ايجابية هذه الوحدة عندما تتم في سياق وحدة أوروبا وعلى اساس عدم حياد المانيا وانما ضمن انتماءها لحلف الناتو.

اما المستشار كول فقد اعرب بعد لقاء اوتواوا عن شكره للرئيس جورباتشوف على موقفه من وحدة المانيا ثم اضاف ان هذه الوحدة قد باتت وشيكه، ويمكن الاستنتاج من هذا كله ان مواقف الدول المشاركة في لقاء اوتواوا قد تقاربت كثيرا وباتجاه الرؤيا التي يحبذها السيد كول والولايات المتحدة.

واكثر من ذلك فقد التقى بعدها الرئيس ميتران مع المستشار كول في باريس واتفقا على دعوة قمة غير رسمية لدول السوق في شهر ابريل القادم لبحث موضوع وحدة المانيا والاجراءات المطلوب اتباعها من اجل هذه

ملف الهجرة

١- حول هجرة اليهود السوفيت

اعدت سرا من قبل مجموعة من كبار الموظفين في وزارة الخارجية الامريكية وسلطات الهجرة ووكالة الاستخبارات الامريكية، وكانت النقطة الاهم في هذه الخطة هي عدم السماح لاي يهودي من الاتحاد السوفياتي بالحصول على سمة دخول للولايات المتحدة، الا اذا كان له اقارب من الدرجة الاولى او الثانية، وان السمة التي كانت تصرف من القنصلية الهولندية للمهاجرين اليهود لم تعد صالحة الا لاسرائيل فقط، ولم تعد تخول حاملها السفر للولايات المتحدة وكندا واستراليا وباقي الدول الاوروبية، وان على كل مهاجر يرغب في الهجرة لامريكا ان يحصل على سمة هجرة ملائمة اي سمة هجرة من السفارة الامريكية".

هذا من الجانب الامريكي، اما الجانب السوفياتي فقد فتح باب الموافقة على طلبات الهجرة، واصبحت الموافقة على الطلب تتم خلال ايام فقط، وهذا خلق شعورا لدى اليهود في الاتحاد السوفياتي بان هذا التسهيل مؤقت وربما يتبدل، كما تقول صحيفة معاريف الاسرائيلية، لذا يسارع اليهود في استغلال هذه الفرصة الثلاثية، لتقديم طلب الهجرة، الحصول على الموافقة، ومن ثم تنفيذ السفر.

في السابق كانت محطات الانتظار في فينا وفي ايطاليا، وهذه كانت تتيح لليهود امكانيات هجرة للولايات المتحدة وكندا واستراليا ودول امريكا اللاتينية، وحتى دول اوروبا الغربية، لكن هذه المحطات فقدت تأثيرها تماما، فالاعداد التي تصل اليها من المهاجرين اليهود لاتذكر تقريبا بالمقارنة مع الاعداد التي تصل الى المحطات الجديدة في رومانيا وهنغاريا عبر الطائرات والقطارات.

شهدت الفترة الاخيرة من العام الماضي، والاولى من العام الحالي تطورات هامة في موضوع هجرة يهود الاتحاد السوفياتي لاسرائيل، حيث ازدادت بشكل كبير جدا ليس نتيجة النشاطات والفاعليات الاسرائيلية في موضوع الهجرة، وليس نتيجة ازدهار الوضع الاقتصادي وتحسن الوضع الامني، بل نتيجة جملة قرارات سوفياتية واخرى امريكية اجتمعت لتشكيل حالة عدم وجود الخيار الاخر، فقد اصبحت الهجرة لغير اسرائيل معقدة وقصيرة وتكاد تكون مستحيلة للسواء الاعظم من المهاجرين الجدد

لقد انقلبت المقولة في موضوع الهجرة تماما، حيث كان ما يصل لاسرائيل لا يتجاوز ١٠% من عدد المهاجرين الذين يغادرون الاتحاد السوفياتي وينتشر الاغلبية العظمى في اتجاهات مختلفة اهمها الولايات المتحدة الامريكية. وفي الفترة ذاتها تساوى عدد المهاجرين لاسرائيل مع عدد النازحين منها، فقد تراوحت اعداد المهاجرين بين ١١ - ١٤ الف مهاجر في العام ووصل عدد النازحين الى نفس هذا العدد تقريبا، ولهذا كانت الحالة الديمغرافية مستقرة بالنسبة لاسرائيل، اما بالنسبة للفلسطينيين فقد كانت نسبة التزايد الطبيعي تصل الى ٤.٢ مقابل ١.٣.

وكما قلنا جاءت القرارات الامريكية السوفياتية لتقلب المعادلة تماما، ففي شهر ايلول سبتمبر من العام الماضي، بلورت الادارة الامريكية خطة جديدة للهجرة تركز بالاساس على تقليص عدد اليهود السوفيات الذين سيسمح لهم بالهجرة الى الولايات المتحدة، وتقول صحيفة نيويورك تايمز التي اوردت هذا الخبر، "ان الخطة

الوحدة.

مما لا شك فيه ان لوحدة المانيا تأثيرا كبيرا على العالم وعلى اوروبا حيث تقف المانيا الغربية في طليعة القوى الاقتصادية والتكنولوجية في العالم، وبذلك تأتي وحدتها مع المانيا الشرقية لتؤثر في توازن القوى القائم ولتتميز مكانة الالمانيتين معا بما يعنيه ذلك من حجم بشري ومن توفر عماله وتكامل مطلوبين.

بل ان هذه الوحدة سوف تؤدي الى الخروج من نظام الامن الذي ساد ما بعد الحرب وكبل المانيا بشطريها.

لقد اظهرت بوادر الانفراج والانطلاق من قيود ما بعد الحرب العالمية الثانية عمق الحس القومي الالمانى حيث سرعان ما عبر هذا الحس عن نفسه باندفاعه قويه ادت بداية الى اختراق جدار برلين وتؤدي الان الى جعل مسألة وحدة المانيا مسالة لا يمكن مقاومتها على المستوى الذاتي للشعب الالمانى الذي اخذ يتصرف على الارض بشكل يكاد يسبق كل الاجراءات السياسية.

واذا كانت هذه المرحلة من عصرنا هي مرحلة تلاشي حدة الصراعات العقائدية بشكل عام فيبدو انها مرحلة استيقاظ الحس القومي كاحد بدائل الروابط العقائدية وخاصة لدى القوميات التي تتصف بالعراقه التاريخيه من ناحيه ويحاصرها الكبت في تعبيرها عن نفسها وعن دورها الحضاري والمادي من ناحية اخرى.

وهنا تبدو المانيا مشحونه بالحوافز للوحده ولعل الامه الالمانيه في مقدمة الامم التي تمتلك هذه الحوافز بقوه اظهرها هذا الاندفاع الحقيقي نحو الوحدة.

ومن جانب سياسي واقتصادي فان تطلع هذه الامه لوحدها هو تطلع لدور المانيا المستقبلي ككل، وهو ما تؤيده التوقعات حيث ستتحول المانيا الى محور استقطاب اوروبي يعبر عن نفسه ايجابيا في حالة التوافق وضمن نظام امن شامل لاوروبا، ومن المحتمل ان يعبر عن نفسه بشيء من التهديد لبعض الدول الاخرى المنافسة في حالة تنافر المصالح وانعدام التوافق الشامل. وفي كل الظروف فمن المتوقع ان تؤثر وحدة المانيا على:

اولا الجوار المباشر، فدوله مثل بولنده على سبيل المثال تسيطر على جزء كبير من الاراضي

الالمانيه ستجد نفسها في مرحلة من المراحل امام مساله الهوية الحقيقية لتلك الاراضي وشمة اجزاء من الاراضي الالمانيه في سويسرا وهولندا وبلجيكا وغيرها. وحتى الدول الاخرى التي افزتها خريطة ما بعد الحرب العالمية الثانية مستصبح في مدى زمني قادم امام مسالة اعادة النظر في تركة الحرب كلها بما في ذلك حدودها.

وثانيا: على الوحدة الاوروبية ككل بحيث ينتقل مركز الدوله الطليعية فيها خاصة وان المانيا الموحده سوف تمتلك اكثر من غيرها مقومات القيادة الاقتصادية

وثالثا: على القوميات المنافسة تاريخيا للقومية الالمانية ومنها القوميتين الروسيه والبريطانيه. لقد كانت الحساسيات القومية والمذهبيه في اوروبا مصدر الحروب الكثيره، ومازالت هذه القاره تحتفظ بجذور حساسياتها باستثناء شيء واحد اذا اتيح له ان يصبح عاملا طاعيا وهو التطلع الى المستقبل المتكامل والتطلع الى دور اوروبا في مواجهة القوى الكبرى او القوى غير الاوروبية.

واخيرا تجدر الاشاره الى عدم الارتياح في الاوساط الصهيونية لوحدة المانيا وذلك لاسباب تاريخيه ونفسيه معروفه ولاسباب مستقبليه حيث ان المانيا القوية التي تستقطب اوروبا تؤدي الى نظام امن جديد من حول المتوسط بكامله وهو ما يفتح باب الاحتمالات.



الهامة والتي تتلخص في التالي:

١- ان سياسة اقتناع الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بان الهجرة ستكون على حساب الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وبالتالي ستخلق هجرة جديدة للفلسطينيين هي سياسة لن تغير من الحقيقة ولن تخفف موجات الهجرة ولن توقف طائفة واحدة تحمل المهاجرين.

٢- عندما نقول الوضع الأمني فاننا لانقصد بالتأكيد الوضع الذي تخلقه الانتفاضة، فالانتفاضة محاصرة داخل المدن والمخيمات والقرى الفلسطينية ، وربما هذا هو سر قوتها واستمراريتها، وهي بالتالي لن تؤثر بشكل مباشر على حركية الهجرة والمهاجرين ويبقى تأثيرها في المجالات الاقتصادية والمعنوية . لذا ولضرورة مقاومة الهجرة فاننا بحاجة الى عمليات تهدف الى زعزعة الأمن الاسرائيلي والمساس بحركية الهجرة والمهاجرين، فالاتحاد السوفياتي في ظل سياسته الجديدة لن يقبل بوضع اي قيود على الهجرة ، ولن نسمع اكثر من ان الاتحاد السوفياتي قلق بشأن استغلال الهجرة لتجريد الفلسطينيين من ارضهم في الضفة وقطاع غزة ، وبمقارنة بسيطة تصيح المعادلة ، هجرة كبيرة لاسرائيل مع كل التسهيلات، مقابل تصريحات لا يمكن بناء عليها اتخاذ اي اجراء عملي لمنع او تخفيف هذه الهجرة ، وقد قال مساعد وزير الخارجية السوفياتي للسفراء العرب ان بلاده لن تفرض قيود على الهجرة.

٣- ان الذهاب للولايات المتحدة لطلب العون منها في هذا الموضوع ما هو الا بهدف تحميلها مسؤولية المضاعفات المستقبلية التي ستنتج عن الهجرة فموقف الولايات المتحدة معروف. حيث انها التزمت منذ عام ١٩٧١ بدفع ٢٥ مليون دولار سنويا لمساعدة اسرائيل على استيعاب المهاجرين ، وهي الان توافق على قرض لمدة ٣٠ سنة ، سوف يشطب بعد سنتين ، وبدون فوائد ويضمن الادارة الامريكية قدرة ٤٠٠ مليون دولار.

ولا يمكننا بغير الموقف العربي الموحد ان نرد على هذا التحدي الخطير الذي يهدد كل امتنا العربية وليس فقط شعبنا الفلسطيني وارضنا الفلسطينية المحتلة.

درست اللجنة التنفيذية موضوع هجرة اليهود السوفيات ، والخطر الذي تولد عنها ، وبخاصة بعد اجراءات الحكومة الامريكية التي حدت من حرية دخول هؤلاء المهاجرين الى الولايات المتحدة ، بهدف تحويل القسم الاكبر منهم الى اسرائيل التي لا يخفي حكامها نيته في توطينهم على ارضنا الفلسطينية المحتلة ، ان حقوق الانسان التي تسمح للمهاجر بحق مغادرة وطنه ، لا تجيز له تحت اي اعتبار ، الاستيطان في اراضي الغير وتهديد حقه في تقرير مصيره.

وقد بدأت اللجنة التنفيذية البحث مع القيادة السوفياتية في مجموعة من الاجراءات العملية لمواجهة هذا التطور الخطير.

وتناشد اللجنة التنفيذية حكومات جميع البلدان والهيئات الدولية والرأي العام الدولي مساندتها في تصديها لخطر هذه الهجرة ولازالة المستوطنات القائمة على ارضنا الفلسطينية والتي تشكل عقبة خطيرة في طريق السلام في الشرق الاوسط، وتطالب هذه الاطراف جميعا العمل لتنشيط جهودها لعقد المؤتمر الدولي والعمل لوضع ارضنا المحتلة تحت الاشراف الدولي المؤقت، ورفع مستوى التضامن مع شعبنا وضد القمع الاسرائيلي، والبدء باوسع عملية مقاطعة تجاه المحتلين . وهي تعبر عن الامل في ان موقف دول شرق اوربا المساند لحقوق الشعب الفلسطيني وللشرعية الدولية سيستمر بعد التغييرات الديمقراطية العميقة التي جرت فيها، والتي تجد التفهم والمساندة من جانب شعبنا الذي يناضل من اجل ايسر حق ديمقراطي له ، وهو حقه في تقرير المصير.

وكان الاخ ابو عمار قد حمل الرفيق غينادي تاراسوف رسالة شفوية في ١٩٩٠/٢/٢ الى الرفيق ميخائيل غورباتشوف حول موضوع هجرة اليهود السوفيات ..

١- رفضت القيادة الفلسطينية بقناعة ، ومن موقع الصداقة التي تربطها بالقيادة السوفيتية وبالرفيق غورباتشوف بالذات ، أي محاولة لجرحا لحملة غوغائية

٢- من بيان اللجنة التنفيذية

ضد الاتحاد السوفياتي في هذا الصدد . واننا في أي من مشاكلنا يجب ان نطلق مع الاتحاد السوفيتي من روح الصداقة التي تعودنا عليها من القيادة السوفيتية .

٢- لقد شجبنا في اجتماعنا بالأمس هذه الحملة ، وانطلاقا من هذا نحن نتمنى على الرفيق غورباتشوف والقيادة السوفيتية ان نعالج سويا هذا الموضوع بما لا يؤثر على القرار السوفيتي ، ولا يضر بمصلحة القضية الفلسطينية خاصة ، وان رئيس الوزراء الاسرائيلي شامير والمتعصبين الاسرائيليين يتخذون من الهجرة وسيلة لاقتناع الاسرائيليين بعدم السير في عملية السلام أولا من خلال التغيير الديمغرافي الذي تحدثه هذه الهجرة ، والاعلان عن اسكان هؤلاء في الاراضي الفلسطينية وقد تم فعلا ارسال بضعة اشخاص من هؤلاء الى واحدة من المستوطنات المحيطة بمدينة نابلس.

٣- ان خطوات متفق عليها بيننا يمكن ان تساهم مساهمة فعلية في حل هذه المشكلة . اننا نرغب على التاكيد بعدم السماح لهؤلاء بالاستيطان في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، وان لا تكون هنالك خطوط مباشرة جوية او بحرية وان يكون لهم حق العودة الى الاتحاد السوفيتي مثلما وافق سابقا الرفيق غورباتشوف لعدد من هؤلاء بالعودة من امريكا واسرائيل الى الاتحاد السوفيتي، وان ابقاء جوازات السفر معهم يساعد في حرية اختيارهم، وهذا ليس تدخلا فلسطينيا في الشؤون الداخلية ، ولكنه رجاء الصديق للصديق ونحن جاهزون للتشاور بأية صيغة من الصيغ التي يراها الرفيق غورباتشوف.

وخاصة القدس الشرقية.

- اننا نشاهد حكومة الولايات المتحدة ان تعمل على مراعاة حقوق الانسان، وان تحترم حق اليهودي في اختيار المكان الذي يرغب في العيش فيه ، وان تحترم حق الشعب الفلسطيني في الاستقرار في الارض والوطن الذي نشأ فيه، لان السياسة المثبعة حاليا تضرب عرض الحائط بحق الطرفين في آن معا.

بلغ عدد الوصول الفعلي من المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي من ٤٥٠ - ٥٠٠ مهاجر يوميا ، اي قرابة ١٥ الف مهاجر في الشهر، وهذا العدد قابل للزيادة في حالة موافقة الاتحاد السوفياتي على قيام رحلات مباشرة بين موسكو وتل ابيب الامر الذي يحول دون تساقط اي مهاجر في اية محطة كانت ، الى جانب السرعة والتسهيل في نقل المهاجرين ، والجدير بالذكر ان وفدا من شركة الطيران السوفياتية يزور اسرائيل منذ ثلاثة ايام للبحث في هذا الموضوع بالتحديد. من جانبها طالبت اوساط في الكونغرس الامريكي الاتحاد السوفياتي بالسماح لشركة العال بالقيام برحلتين مباشرتين من تل ابيب الى موسكو وبالعكس لنقل المهاجرين في طائرات بوينغ ٧٤٧ يوميا، هذا اذا رفضت الشركة السوفياتية بالمساهمة برحلات اضافية من جانبها.

يقول شموئيل شنايتسر في صحيفة معاريف ٢-٢-١٩٩٠ "ان اسرائيل دون هجرة تبقى حقيقة مجمدة تميل الى التلاشي، وبسبب النزوح ، فانها تتآكل من الداخل الى ان تخبو مع الزمن وتفقد الحلم والنمو والازدهار" ... المعركة على (ارض اسرائيل) تدور في عدة ميادين وجبهات ، امها الجبهة الديمغرافية، وما يدور في هذه الجبهة قد يكون مصيريا وحاسما، فموجة الهجرة هذه تفرغ التوقعات والمراهنات الديمغرافية العربية من مضمونها وتحولها الى كارثة من وجهة نظر العرب ، وهي بالتالي تشكل مقبرة للسلام الذي يفترض ان يكون محطة على طريق الانتصار الفلسطيني .

اذا كانت الهجرة القوة الحقيقية لدفن السلام الذي لم ير النور بعد ، فان مقاومة الهجرة هي بدء معركة السلام

ان وصول مليون مهاجر يهودي خلال ثلاث سنوات او مليون ونصف خلال خمس سنوات كما تتوقع الحكومة الاسرائيلية ، امر ينذر بنكبة جديدة وبهجرة فلسطينية اخرى ، فالشريط الساحلي لفلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨ بة كثافة سكانية غير معقولة ، وتوزيع السكان في نظر الحكومة الاسرائيلية امر له اهمية خاصة ربما كان ابرزها احكام السيطرة الامنية والاقتصادية على الارض ، الى جانب عمليات التهجير التي كانت تطرح حتى قبل هجرة يهود الاتحاد السوفياتي، وهنا لا بد من ابراز بعض النقاط

اللجان الشعبية

ان اللجان الشعبية هي واحدة من أبرز الاسهامات التي بلورتها الانتفاضة واعدتها لثراث النضالات الجماهيرية الانسانية، واذا ما تتبعنا مسيرة الشعب الفلسطيني الشعبية ضد الاحتلال، نجد ان مضامين هذه اللجان ليست بالجديدة على وعية، فقد شهد اضراب عام ١٩٣٦ والذي سجل كاطول اضراب في التاريخ، تشكيل اطر مشابهة سميت في حينه باللجان القومية، الا ان نموذج الانتفاضة قد اعاد صياغتها بتطور، بحيث حملت كل سمات التجديد والتميز والطرافة التاريخية. لقد شكل ميلاد هذه اللجان احدي استجابات الوعي الجماعي الفلسطيني للضرورة لمواكبة الانتفاضة ومتطلباتها من اجل النهوض بصمود الجماهير وتنسيق آليات حركتها، فجاءت بذلك مركبا اساسيا في بنى ومياكل الانتفاضة وحظيت باهتمام واسع فلسطينا وعربيا ودوليا.

تتكون اللجان الشعبية سواء اكانت مناطقية او محلية في القرى والمخيمات والمدن والاحياء، من ممثلين عن كل الفعاليات النضالية الموجودة في الموقع المنتفض بحيث تحاول تمثيل اوسع قطاعات الجماهير من قوى سياسية، او مؤسساتية او اجتماعية ومهنية. بما مكنها من ضم اكثر من جيلين في الشعب الفلسطيني يجتمعون على وحدة الهدف والمسيرة والمصير، وبما يعنى ذلك من شد لحة المجتمع والفعل الشعبي ويؤشر لمدى الجهود المطلوبة لضبط ايقاعها سيما وانها تضطلع بدور حساس وقيادي في حركة المواجهة مع الاحتلال.

تشرف اللجان الشعبية في مواقعها على كافة مجريات الامور المعيشية والنضالية للجماهير، فهي: أولا: احدي الانوع المركزية لهيكل الانتفاضة، حيث تقوم بترجمة النداءات الوطنية العامة لبرامج وصيغ اكثر عملية واكثر انسجاما مع خصوصيات موقعها، فهي من جهة تسعى لتنفيذ البنود المحددة من النداء مثل ايام الاضراب الشامل وساعات الدوام التجاري حسب توقيت الانتفاضة، وفي حالات مثل الحصار الشامل

والطويل الامد وعندما يعلن الموقع عن نفسه كمنطقة فلسطينية محرة تقوم اللجان الشعبية بدور (ق و م)، فتضع برامج حياتية ونضالية للجماهير وتشرف على كل ما يتعلق بموقعها من جهة اخرى (مثال - صمود بيت ساحور)

ثانيا: تقوم بدراسة والتقاط الافكار والنماذج النضالية التي تعبر عن ابداعات الجماهير ويتم ايصالها ل (ق و م). اما عن طريق قناة اتصال اللجان نفسها ان وجدت او بواسطة القنوات التقليدية للقوى السياسية. وهي تتلقى ايضا التوجيهات والارشادات من الاطر القيادية الاعلى وبنفس الطريقة.

من ذلك فان اللجان تمثل سلطة (ق و م)، سلطة (م ت ف) في موقعها. ولتعدد مهامها تقدم على تشكيل العديد من اللجان والاذرع المتخصصة للقيام باكثر قدر ممكن من هذه الواجبات، وهي بمجملها تعبر عن الانتفاضة استطاعت الحيلولة دون استمرار السيطرة المدنية للاحتلال عبر ضرب العديد من ركائز سلطته. فاللجان الشعبية اذن هي المشروع المؤسسي الوطني الذي يناد به تحقيق مصالح الجماهير ومتطلبات كفاحه في الموقع المنتفض.

في هذه اللجان:

- لجان التمويل، لجان الحراسة، لجان للتعليم، لجان للمعتقلين، لجان الاعلام والصحافة، لجان التجار، لجان لتوزيع البيانات والتعبئة الجماهيرية، لجان الازايغ والهتافات، لجان لنقل الاوامر والارشادات من والى قيادة الانتفاضة، لجان لمكافحة الجريمة والمجرمين، لجان الاشراف الطبي والعلاجي... وغيرها.

ان اللجان الشعبية في الانتفاضة تقوم بتعزيز التضامنيات الاجتماعية والتكافل الاسري وتسعى دوما للحفاظ على ارتفاع معنويات الجماهيرية واستنفار طاقاتها في وجه الاحتلال، فهي تحافظ على وحدة موقعها وتشرف على حل كافة مشاكله الذاتية والاحتلالية.

وبالرغم من ممارسات الاحتلال القمعية بحق اللجان الشعبية واعضاؤها، نلاحظ انها حافظت على دورها وانجزت العديد من المهام المنوطة بها. الا انها ولاسباب عدة وفي مقدمتها وجود الاحتلال وقمعه، لم تستطع حتى الان صياغة منجز مؤسسي وطني يؤهلها للقيام بدور السلطة الفلسطينية بكل ابعادها. ■

وثيقة



مل ترغب بالحصول على تأشيرة دخول أو بطاقة إقامة في الولايات المتحدة؟

مل ترغب في المعيش، العمل، الدراسة، الاستثمار، السياحة أو الزواج من مواطنة أميركية في الولايات المتحدة؟

اتصال بالخدمات بخدمات الدخول وبطاقات الإقامة الأميركية

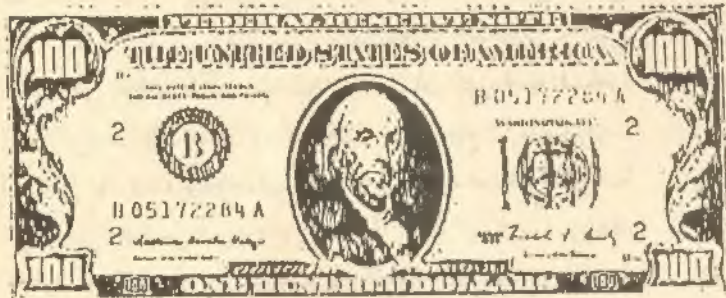
ووسطاء السفر إلى الولايات المتحدة.



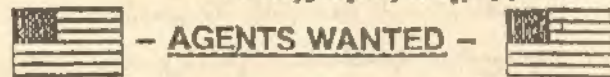
تذاكر سفر خاصة ومخفضة إلى الولايات المتحدة الأميركية

خدمة خاصة وسريعة مع القنصلية الأميركية
U.S.A. - AMERICA VISA AND
GREEN CARD TRAVEL CENTER
P.O. Box 31244, JERUSALEM

TELEPHONE : (02) 813733
TELEFAX : (972-2) 232693 EXT. 8129



نحن نضمن لك حصولك على التأشيرة أو الإقامة مع الحصول على نفودك في حال أن القنصل الأميركي رفض إعطائك التأشيرة.
أما احضرت هذا الإعلان ستحصل على تخفيض ١٠٠ دولار أميركي من تكاليف خدمتنا لك.
ملاحظة: التخليص ساري لعمامة واحدة وشخص واحد فقط.



تظهر صورة الأميركي البشع على غلاف
علبة السجائر احيانا، و تظهر في تاييصة
(سندويشات) الهامبورغر احيانا اخرى...

تبرز الدعاية الأميركية في مسلسل (دالاس)
مسرة، وتبرز في تصريحات (بيكر) مسرة
اخرى...

انواع... اشكال... دعاية... وسائل اتصال...
اعلام... تضليل... في كل وقت، وفي كل
زمان...

لكن الصورة التي ننشرها في هذه الصفحة
هي عمل دعائي مكشوف ومفصوح...

انها دعوة للفلسطينيين كي يتركوا وطنهم
وبهاجروا الى اميركا... هذه الدعاية السمجة
اصبحت مدعاة للسخرية...

الجيل الفلسطيني رفض ذلك...

ولسان حاله يقول:

" وابي قال مرة

الذي ماله وطن

ماله في الثرى ضريح

ونهاني عن السفر."

وبدأت نيران الحادث تتزاح من قرص الى قرص. كل يحاول توظيفها لمصلحته. شارون وجد فيها فرصة للتركيز على مقاومة ما أسماه بالارهاب. وشامير وجد فيها فرصة لابتزاز الموقف المصري والأمريكي. وصيادو المياه العكرة طاشوا على شبر ماء في محاولة لتخريب العلاقة المصرية الفلسطينية، ولدق الاسافين، وتشويه صورة النضال الفلسطيني. وتباهي احمد جبريل بتنفيذ العملية ثم تنصل منها!! اما المراقبون في العالم فقد وجدوا فيها مؤشرا واضحا كنتيجة حتمية للمراوغة التي يمارسها شامير تهربا من العبور بشجاعة في مسيرة السلام.

ولحظة التام مركز الليكود الذي تاجل اسبوعا بسبب العملية، كان موقف شامير يزداد مراوغة في مواجهته لحملة شارون عليه، فما كان منه الا ان طالب بالثقة على اساس جوهر الطرح الذي نادى به شارون حيث قال .. (الهدف من مبادرتنا هو تنظيم شبكة العلاقات بيننا وبين عرب يهودا، السامرة وغزة، وهي ليست مخصصة للعرب المقيمين في تونس ودمشق وصيدا الذين تدعى منظمات الارهاب انها تمثلهم. لذلك، المحادثات التي اقترحناها في مبادرتنا ستتم فقط مع سكان يهودا، السامرة وغزة. ولن تكون هنال نوافذ وشقوق تسمح ل م. ت. ف. ان تتسلل عبرها، وان تضع قدمها في المسيرة السياسية او على ارض اسرائيل.

ارى ايضا ان هناك ضرورة للعودة مرة اخرى لتأكيد قرار وموقف الليكود الواضح والقاطع فيما يخص القدس الموحدة، عاصمة اسرائيل الى ابد الابد. هذا الموقف لم يتغير ولا يمكنه ان يتغير ابدا، وليس بإمكاننا ان نوافق على اية خطوة تطرح اية علامة سؤال كانت بالنسبة لمكانة القدس بجميع اجزائها، وسكان القدس العرب لن يكون بإمكانهم ان يكونوا شركاء في العملية السياسية التي تخص مكانة ومستقبل سكان يهودا، السامرة وغزة، وهذا الامر يتلائم مع القرار الملزم الصادر من حكومة اسرائيل برئاسة (مناحيم بيغن) في ٥ ايلول ١٩٨٢.

وسنرفض بشدة شعارات حق العودة وكل ما يرمز الى، ويجسد هذه النظرية الملتوية. المبادرة لا تبحث في الشتات العربي. ومناصرو هذه الافكار يقصدون القضاء على اسرائيل عن طريق غمرها بملايين اللاجئين، ومن المحذور المتوقع من اسرائيل ان تؤيد توجهها شريرا

كهذا).

هكذا تعلن الذئاب عن مواقفها دون ان يهتز لها رمش. فهي تنطلق من كونها في حمى الوحش الأمريكي، سيد الغابة، الذي يعطيها كل اسباب الحياة لتقوم بحماية مصالحه في المنطقة .. فلا عجب ان يرتفع صوت شامير بهذا المشروع المعادي لابطس مفاهيم الحقوق والعدالة والسلام، وفي وقت يتهاى فيه الرئيس الأمريكي لتوقيع مرسوم صدر عن مجلس الشيوخ الأمريكي في مطلع هذا الشهر، كجزء من قانون اجازة وزارة الخارجية الامريكية الذي وافق عليه الكونغرس. وقد اطلق على المرسوم اسم ((مرسوم تقييد منظمة التحرير الفلسطينية بالتزاماتها)). ويطلب المشروع من منظمة التحرير الفلسطينية تطبيق خطوات ملموسة لتؤكد التزاماتها بالاعتراف باسرائيل، ونبذها للارهاب. وذلك عبر سلسلة من الخطوات تراها واشطن ضرورية لضمانة اسرائيل على امنها ومستقبل وجودها ومن هذه الخطوات ..

(١) ان تقوم المنظمة بتسريح الوحدات التي ارتكبت اعمال الارهاب.

(٢) ان تتوقف المنظمة عن ارهاب الفلسطينيين الذين يستنون وقف القلاقل او يعارضون الاضطرابات (الانتفاضة) ..

(٣) ان تقوم المنظمة بدعوة الدول العربية للاعتراف باسرائيل وانهاء المقاطعة الاقتصادية لها.

(٤) ان تقوم المنظمة بتعديل ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية. والغاء الفقرات التي تقوض شرعية اسرائيل والتي تدعو الى تدميرها.

ولم يتوقف المرسوم العتيد عند هذا الحد من الوقاحة والغطرسة، فقد تجاوزها بالطلب من ممثل الولايات المتحدة في الحوار الأمريكي الفلسطيني ان يطلب من ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية تقديم معلومات كاملة عن كل محاولات التسلل التي حدثت بعد بيان الاخ ابو عمار في ديسمبر ١٩٨٨، والذي نبذ فيه الارهاب. كما يطلب المرسوم من الرئيس الأمريكي، وبعد ثلاثين يوما من الموافقة على المرسوم وبشكل دوري كل اربعة اشهر، ان يقدم تقريرا علنيا الى رئيس مجلس النواب ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ يتضمن:

(١) وصفا لاعمال وبيانات منظمة التحرير، ولرئيسها، واعضاء لجنتها التنفيذية، واعضاء المجلس الوطني او اية

مجموعة اخرى على علاقة بها، وكل ما له علاقة بالتزامات المنظمة التي قدمتها في جنيف عام ١٩٨٨ في شان وقف الارهاب والاعتراف بحق اسرائيل في الوجود بما في ذلك البيانات التي تتحدث عن دولة فلسطينيه تشمل كل اسرائيل.

(ب) وصف الخطوات التي تتخذها المنظمة لاجلاء او ضبط المجموعات التي تقوم باعمال تتعارض مع التزامات جنيف.

(ج) وضع بيان حول ما اذا كانت م. ت. ف. قد الفت بنود الميثاق التي تدعو الى تدمير اسرائيل.

ويزداد المرسوم صفاقة، حيث يطلب من الرئيس الأمريكي وضع بيان حول موقف م. ت. ف. من الانتفاضة التي يسميها المرسوم الاضطرابات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعما اذا كانت م. ت. ف. تهدد، من خلال العنف او اجراءات التهريب، الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة الذين يريدون وقف الاضطرابات، او انهم لا يؤيدونها، او الذين يمكن ان يكونوا قابلين للمشاركة في الانتخابات هناك.

وتكتمل فصول المرسوم بالطلب من الرئيس الأمريكي ان يقدم تقريرا حول موقف م. ت. ف. من موضوع محاكمة او تسليم من اسماهم بالارهابيين، مثل ابو العباس ومحمد رشيد، الى الولايات المتحدة اذا ما طلبت ذلك.

ويبدو ان صانعي السياسة امريكية قد اغفلوا امرا هاما. وهو ربط مرسوم تقييد م. ت. ف. بالتزاماتها مع تقييد شامير بالتزاماته بحيث يطلب من الرئيس الأمريكي تقديم تقرير يتضمن التأكيد على تمسك شامير بالتزامات التي اعلنها في مركز الليكود والتي تحرم الشعب الفلسطيني من ابطس حقوقه الانسانية وبهذا يكتمل المرسوم، وتصبح الولايات المتحدة الوسيط الوحيد والموثوق لتحقيق السلام العادل والشامل !!!

ليس هذا من مفارقات القدر في هذا العصر الذي تنحصر فيه امواج الحرب الباردة لتفصح مجالا للانفراج والديمقراطية والعدالة في العالم؟

هل تصبح الطاقات الاقتصادية والبشرية للامة العربية مصدر ضعفها بدل ان تكون مصدر قوتها؟ هل خوف الاغنياء على اموالهم وهوان الفقراء امام جوع اطفالهم هي المعادلة التي تريد امريكا ان تحكم بها

منطقتنا العربية من المحيط الى الخليج ؟

لقد قدم شعبنا في الارض المحتلة نموذجا حيا لامكانية عطاء الانسان، بالتكافل والتكامل والايثار. استطاع الصمود امام جبروت ظلم الاحتلال. ولا يزال يمسك بيده اوراقا نضالية. لم يستعملها بعد، قادرة على حرق المراحل تاركا لبصيص السلام فجوة تخفف من المعاناة وتقلل من الضحايا. ان الانحياز الأمريكي السافر للكيان الصهيوني جعله يقلب الموازين حول مفهوم حقوق الانسان، وذلك طبقا لما يتلائم مع مصالحه. فبعد ان كان يخوض معركة حرية يهود الاتحاد السوفيتي بمغادرته تحت شعار حقوق الانسان، اصبح الآن يخوض معركة تهجير يهود الاتحاد السوفيتي، قسرا الى فلسطين المحتلة تحت نفس الشعار، ان المنطلق الأمريكي المتناقض مع منطق العصر يضع الامة العربية باسرها امام خيار ان تكون خاضعة في عصر هيمنة ذئاب الصهاينة والامبريالية، او ان تكون عملاقة تعيد امجاد وكبرياء عصر صلاح الدين.

ايها الناس: لا يلام الذئب في عدوانه ...

بل يلام النيران صاروا غنم.

ونحن ابناء فتح، في عصر الانتفاضة العظيمة. لن نهون ولن نحزن. ولن نترك حقولنا الخضراء للذئاب، فقدردنا ان نصمد. ونحن واشقون من ان عصر امتنا العربية والاسلامية المجيد يتوثب في صحوة الكبرى في عصر يعيد فيه الكبار حساباتهم اقتصاديا وسياسيا وفكريا. ولن يخدعنا المظهر المتفطرس لامريكا الامبريالية. فالخواء الداخلي الذي يعيش في بنيتها المترنحة تحت قذائف المخدرات والانحلال الاخلاقي والاجتماعي .. يؤكد اننا بتمسكنا بمبادئنا، وبتلاحم وحدتنا وبتعميم اخلاق الانتفاضة، بما كرسه من وحدة وتلاحم وتكافل وتكامل وترفع عن الترهات واسباب الخلافات نستطيع ان نجعل من صحوة العروبة والاسلام، مفتاح دربنا الى الحرية والاستقلال، والى المجد الذي سطره بالدماء نضال الابطال والشهداء.

وانها لثورة حتى النصر

نلسون مانديلا... شهادة الحياة

حي، وان عنفوان الحياة في عينيه بحجم الفضاء، وربما بحجم الكرة الأرضية .. والكلاب التي نهشت (نلسون مانديلا) ونهشت أبناء شعبه في (جوهانسبرغ) وفي جي (سويتو) هي الكلاب نفسها التي نهشت أبناء الشعب الفلسطيني في الجليل والمثلث والنقب والضفة وقطاع غزة ...

انها كلاب من فصيلة واحدة، لها نفس النباح، ونفس الانياب، ونفس الشهية لشرب الدم .. انها كلاب النظام العنصري، فسياسة التفرقة العنصرية والسياسة الصهيونية لهما نفس المنبع، ويصبان في مجرى واحد ... لكن النظامين العنصريين يواجهان شعبين لهما نفس الاهداف، ويتسلحان بنفس الارادة.

"الخنازير تهاجم

والعصافير تقاوم .."

هكذا يقول شاعر الثورة معين بيسو، والكلام نفسه قاله بشكل او بآخر الشاعر الزنجي بنجامين مولوي الذي اعدمته السلطات العنصرية في جنوب افريقيا على الرغم من كل المناشدات التي وجهها الضمير العالمي ..

ولئن خرج (نلسون مانديلا) اكثر حيوية، واكثر شبابا بالمعنى النضالي، فان عشرات الالاف من المناضلين من اجل الحرية مازالوا يقبعون في معتقلات نفحه، وانصار ٣، وصرفند وبقية السجون في فلسطين المحتلة، ومازالوا صامدين بكل عنفوانهم، مازالوا يحرسون بساتين الاحلام، وحدائق الفكرة على الرغم من انياب الآلة العسكرية (الاسرائيلية) التي لم تتوقف عن النهش. ■

أحد الشعراء الشباب ذهب ذات مرة في زيارة الى الاتحاد السوفياتي، وكان ضمن البرنامج زيارة لمنطقة سيبيريا التي تفرمها الثلوج طوال العام.

وهناك في سيبيريا اخذوه لرؤية معالم المدن التي اقيمت هناك على الرغم من قسوة الطبيعة، واستطاع ان يرى بام عينه الانجازات التي استطاع فيها الانسان ان ينتصر على شراسة الطبيعة وقسوة الطقس.

ثم اخذوه الى المناطق العالية التي تكللها الثلوج، ويغمرها الصقيع ليشاهد (الماموث) او ذلك الفيل الاسطوري الذي انقرض منذ آلاف او ملايين السنين، فطمسته الثلوج، ولذلك بقي جسمه سالما، فلم يتحلل ويتلاشى. وقد دهش ذلك الشاعر فعلا لرؤية (الماموث) وهو مازال يحتفظ بجلده ولحمه وانيابه .. ولكي يؤكد له مرافقة اعجوبة هذه الحالة اخبره وهو يشير الى مكان جرح في جسد الماموث، عن حكاية مفادها ان احد العلماء قام بقطع جزء صغير من لحم الماموث القاه الى كلب الياف فما كان من الكلب الا ان اسرع واكل قطعة اللحم ... يتوقف هنا الشاعر قليلا ويقول: لقد اثر هذا الحادث كثيرا في نفسي .. لقد تعلمت درسا لا ينسى، مفاده انه اذا ما اكلت الكلاب لحممك فهذه شهادة حارة على انك حي!!

تذكرت تلك القصة عندما شامدت عبر شاشة التلفزيون مشاهد الافراج عن المناضل الافريقي البارز (نلسون مانديلا) .. الرجل الذي اكلت الكلاب لحمه، وظلت تنهشه طوال سبعة وعشرين عاما، لتؤكد لنا انه